

## تقرير الطاقة:

### "اتجاهات الاستثمار في قطاع الطاقة"

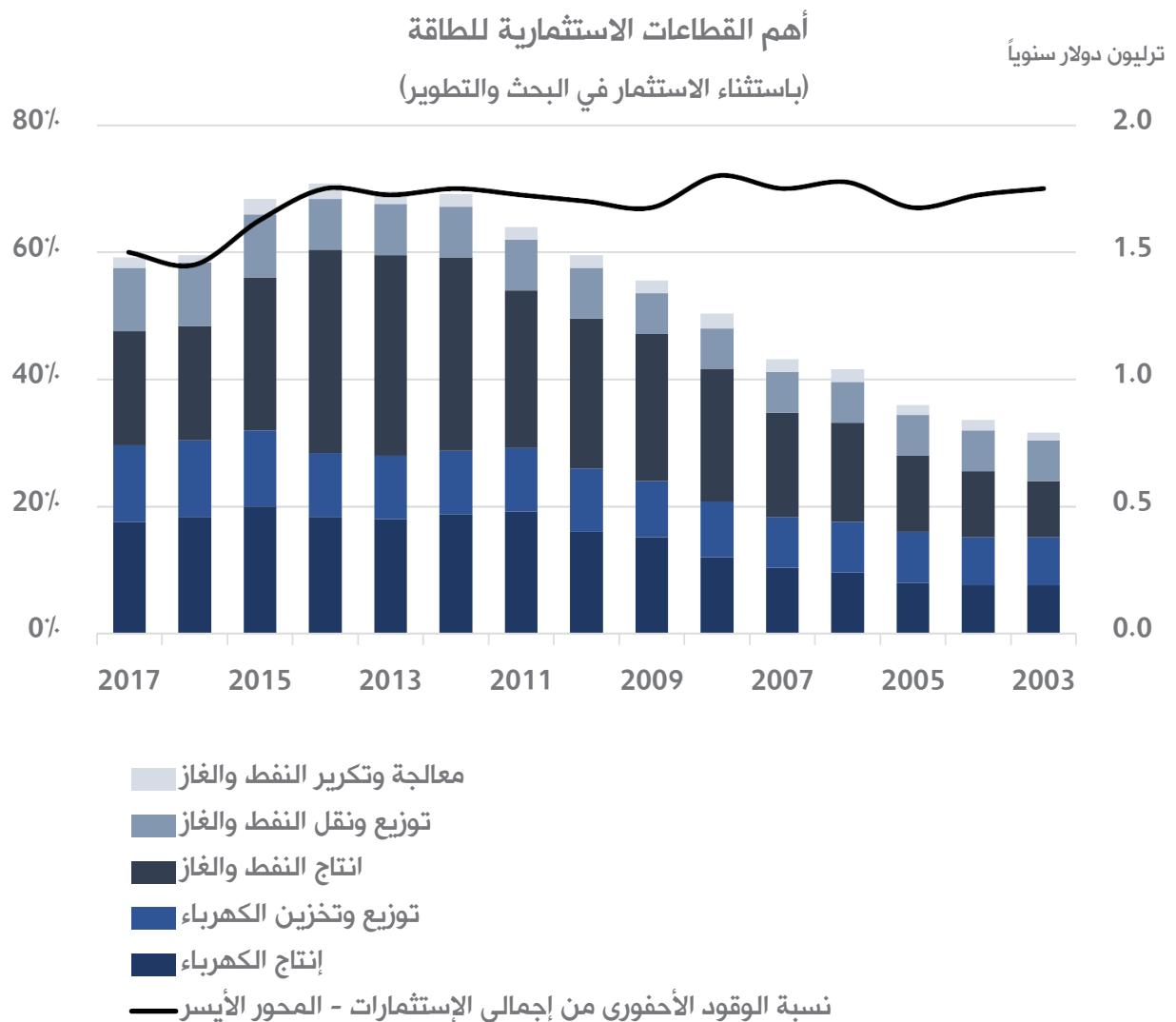


إعداد:

عبدالله العباسى / عبدالعزيز الدوسري

## المقدمة

للسنة الثالثة على التوالي يستمر نمط تراجع الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة عالمياً لتصل إلى 1.8 تريليون دولار في عام 2017 ما يعادل 1.9% من الناتج المحلي العالمي. إذ كان الانخفاض الأكبر من نصيب قطاع توليد الكهرباء نتيجة لانخفاض أعداد المحطات الكهربائية الجديدة التي تعمل على الفحم والطاقة النووية بالإضافة للطاقة الكهرومائية. ومع الأخذ بعين الاعتبار تواصل ارتفاع نسبة الاستثمار في الألواح الشمسية، فإن حجم التراجع في مصادر الوقود الأخرى كان أكبر بكثير.



شكل 1 المصدر: وكالة الطاقة الدولية

أما في مجال البحث والتطوير في كفالة الاستهلاك وتقنيات استخراج النفط والغاز، فقد تواصلت الاستثمارات في الصعود خلال عام 2017. إلا أن مستويات الإنفاق الرأسمالي على مشاريع إنتاج الوقود الأحفوري انخفضت بنسبة الثلث عما كانت عليه في عام 2014. ليستمرة قطاع الكهرباء في استقطاب أعلى نسبة من الاستثمارات الكلية مما يدل على بقاء السياسات الاستثمارية في إطار الأولوية لتوسيع شبكات الربط الكهربائي والطاقة المتجدد.

## تأثير الأسعار والتكاليف على قرارات الاستثمار:

أدى تراجع التكاليف إلى التأثير بشكل مباشر على مسارات الاستثمار والأسعار وتنافسية مصادر الطاقة. فعلى سبيل المثال، تسبب تراجع أسعار الألواح الشمسية بنسبة 15% إلى ارتفاع حصتها من إجمالي الاستثمارات في مجال الطاقة بشكل عام ليصل إلى 8%. بالإضافة إلى تراجع تكلفة الألواح الشمسية، فإن تزايد الخبرات في تنفيذ هذه المشاريع أدى إلى تحسن القدرة على اختيار موقع اقتصادي لتنفيذ هذه المشاريع مع الاستفادة من التطور التقني للألواح الشمسية. والسبب الرئيسي لانتشار الألواح الشمسية يعود إلى الحجم الكبير للمشاريع التي يتم تنفيذها عن طريق المناقصات الحكومية. وهذه المشاريع تستفيد من (اقتصاديات الحجم)، فمع تضخم المشروع تقل تكلفة الوحدات للألواح الشمسية. بسبب هذا كله ارتفع معدل حجم مشاريع الألواح الشمسية 4.5 مرات خلال الخمس سنوات الماضية وصولاً لعام 2017، بالمقارنة مع 0.5 مرة لمشاريع التوربينات الهوائية.

أما في قطاع النفط والغاز فاقتصاديات التكاليف معقدة مقارنة بالألواح الشمسية. فقد استقرت تكاليف المشاريع التقليدية لاستخراج النفط والغاز حتى بعد ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف عام 2016. وذلك بسبب عملية ضبط النفقات التي مارستها شركات الإنتاج بالإضافة لاستقرار تكاليف شركات الخدمات. بينما في قطاع النفط والغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة، فقد ارتفعت تكاليف شركات الخدمات مع تزايد نشاط عملية التنقيب بنسبة 10% في عام 2017، ومن المتوقع أن يشهد عام 2018 نفس الزيادة في تكاليف شركات الخدمات. مما يزيد من الضغوط المالية على شركات التنقيب ويحد من زخم النمو في الاستثمار في مجال النفط والغاز غير التقليدي.

## وجهة الاستثمارات في الطاقة:

تستمر الصين في كونها الوجهة الرئيسية للاستثمار في مجال الطاقة باستحواذها على 21% من إجمالي الاستثمارات عالمياً. إذ تتركز استثمارات الصين في مشاريع الشبكات وكفاءة الاستهلاك بالإضافة إلى محطات إنتاج كهرباء ذات انبعاثات كربونية منخفضة، حيث تراجعت الاستثمارات في المحطات التي تعمل على الفحم بنسبة 55% مقابل زيادة في المحطات التي تعمل بالغاز الطبيعي ومشاريع الطاقة المتجددة. بينما تشغل الولايات المتحدة المركز الثاني نتيجة عودة نشاط التنقيب عن النفط والغاز الصخريين ومشاريع محطات كهربائية تعمل بالغاز الطبيعي وشبكات نقل الكهرباء. وفي المرتبة الثالثة دول أوروبا حيث بلغ نصيبها 14% من إجمالي الاستثمارات في العالم، وتركزت الاستثمارات الأوروبية بشكل رئيسي في تقنيات كفاءة الاستهلاك مع زيادة طفيفة في الطاقة المتجددة.

أبرز وجهات الاستثمار في الطاقة	
الوجهة	مليار دولار (2017)
الصين	387
الولايات المتحدة	287
أوروبا	260
الشرق الأوسط	111
العالم	1,802

جدول 1 المصدر: وكالة الطاقة الدولية

## تمويل مشاريع الطاقة والدور الحكومي:

مع ارتفاع أسعار النفط وتحسن إدارة التكاليف، تحسنت الملاعة المالية لشركات النفط والغاز بشكل كبير. مما مكّنها من تمويل مشاريعها ذاتياً أو الحصول على تمويل خارجي بفوائد منخفضة نسبياً. كذلك الحال في قطاع توليد الطاقة الكهربائية مع بلوغ تقنيات الطاقة المتتجدة مرحلة النضوج والموثوقية. تمكّنت الطاقة المتتجدة من فرض نفسها كاستثمار عملي واقتصادي مجدٍ ليس فقط في الولايات المتحدة وأوروبا، بل حتى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وقد ساهمت بشكل كبير مؤسسات التمويل الحكومية كبنوك التنمية في انتشار الطاقة المتتجدة حيث قامت بتخفيف المخاطر عن البنوك التجارية المملوكة لهذه المشاريع. وفي أوروبا على سبيل المثال، ساهم تحسن شروط التمويل في خفض تكاليف إنتاج مشاريع التوربينات الهوائية بنسبة 15% خلال الخمس سنوات الماضية.

وهناك زيادة ملحوظة لاستثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتتجدة. حيث بلغ نصيب القطاع الخاص 75% من الاستثمار المباشر في مشاريع إنتاج الطاقة المتتجدة. وكذلك بالنسبة لقطاع كفاءة الطاقة حيث يهيمن عليه القطاع الخاص. إلا أن السنوات الخمس الماضية شهدت تزايداً كبيراً للاستثمارات كان من نصيب الشركات المملوكة حكومياً. حيث وصلت نسبة الاستثمارات الحكومية في محطات إنتاج الكهرباء إلى 55%， وهي من كذلك الشركات المملوكة حكومياً على قطاع الاستثمار في النفط والغاز بطبيعة الحال. وينطبق نفس الأمر بالنسبة للطاقة النووية حيث يعتبر الاستثمار في هذا المجال مقتصرًا على الجهات السيادية.

في الدول النامية تساهم الشركات الحكومية في أغلب مشاريع إنشاء محطات إنتاج الكهرباء؛ بهدف تقليل المخاطر لبقية المساهمين والمستثمرين. وتتساهم الشركات الحكومية أيضاً بأكثر من 60% من الإنفاق على تطوير وتوسيع شبكات الكهرباء. وللشركات الحكومية أدوار أخرى للاستثمار في الطاقة كالمشاريع الكهرومائية وكفاءة استهلاك الطاقة للمبني الحكومي.

من جانب آخر، تتأثر بعض القطاعات الاستثمارية بشكل متزايد نتيجة للسياسات الحكومية. ففي قطاع الكهرباء، تتم أكثر من 95% من الاستثمارات من قبل شركات تخضع لإيراداتها لآليات من وضع الحكومة للتحكم في الأسعار، إما بشكل كلي أو جزئي. وأما فيما يتعلق بالاستثمار في شبكات النقل الكهربائي، فهي كذلك تواجه قيوداً حكومية على قيمة التعرفة لهذه الشبكات؛ من أجل حماية المستهلك النهائي خصوصاً وأسواق التجزئة بالعموم. وهذه التعرفة المنخفضة تشكل عائقاً أمام الاستثمارات من قبل القطاع الخاص لتأثيرها المباشر على العوائد المالية للاستثمار في شبكات النقل الكهربائي. وحتى في الدول التي تحتوي على أسواق متقدمة للكهرباء، تواجه شركات إنتاج الكهرباء صعوبات في تحقيق الأرباح نتيجة للتنافسية الشديدة في أسعار الكهرباء داخل أسواق الجملة لمحطات إنتاج الكهرباء. نتيجة لذلك، اتجهت الاستثمارات الخاصة للطاقة المتتجدة (للاستفادة من الدعم الحكومي) وحتى للشبكات التي أصبحت أكثر ربحية مقارنة بالاستثمار في محطات الإنتاج. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاستثمار في الطاقة المتتجدة بدأ بأخذ منحى للاتجاه نحو المشاريع الكبرى التي تخضع لآلية المناقصات الحكومية.

## التوصيات:

1. الاهتمام بمؤشرات الاستثمار في الطاقة كونها دليلاً يعكس توقعات نمو الاقتصاد العالمي ومسار الأسعار في المستقبل.
2. تعزيز دور الجهات الحكومية في تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل مخاطر الاستثمار.
3. إشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية في مجال الطاقة مع مراعاة عدم الإضرار بالمستهلك النهائي.